ورقة بحثية

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

مستقبل العلاقات الإيرانية الخليجية في عهد رئاسة بزشكيان

علي نجات

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

مستقبل العلاقات الإيرانية الخليجية في عهد رئاسة بزشكيان

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط/ قسم الابحاث/ الدراسات السياسية

الاصدار / ورقة بحثية

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية

علي نجات/ الكاتب وباحث أكاديمي، متخصص في شؤون الشرق الأوسط.

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

المقدمة

مرَّت العلاقات الإيرانية الخليجية بمنعطفات مختلفة، عبر مراحل زمنية ممتدة، تأرجحت فيها ما بين الصراع وما يشبه الانفراج. ومنذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، مرَّت العلاقات بين طهران والعواصم الخليجية بفترات متفاوتة ومتقلبة بين الصدام والتعاون. لقد كانت العلاقات التاريخية بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية ودول مجلس التعاون الخليجي متقلبةً؛ بسبب تدخل العوامل الجغرافية والدينية والثقافية والسياسية والأمنية. ورغم أن عدة حكومات في إيران من الطيفين الإصلاحي والأصولي حاولت إقامة علاقات جيدة مع دول مجلس التعاون، إلا أن العلاقات كانت متوترة وأحياناً مقطوعة لعدة سنوات.

ورغم أن استراتيجية التهدئة في السياسة الخارجية الإيرانية بدأت مع الولاية الثانية لرئاسة الراحل أكبر هاشمي رفسنجاني، وحظيت باهتمام خاص خلال رئاسة الإصلاحي محمد خاتمي، إلا أنها خلال فترة رئاسة محمود أحمدي نجاد، أصبحت العلاقات بين إيران والعواصم الخليجية معقدة ومتوترة بسبب تباين وجهات النظر بين الجانبين تجاه الثورات العربية. وعلى الرغم من أن طهران حاولت تحسين علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي خلال رئاسة حسن روحاني، إلا أنه لأسباب داخلية والظروف الإقليمية والدولية السائدة في تلك الفترة، ظلت العلاقات الثنائية متوترة.

لكن الحكومة الأصولية الثالثة عشرة في إيران برئاسة الراحل إبراهيم رئيسي، من خلال تبني واتباع استراتيجية دبلوماسية الجوار، تمكنت من تحسين علاقات طهران مع دول مجلس التعاون الخليجي بعد 7 سنوات من التوتر، بدعم من مراكز صنع القرار في الداخل البلد. ومع ذلك، على الرغم من تطبيع العلاقات بين طهران والرياض وتحسن العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وطهران، لا يوجد تقدم ملموس في العلاقات السياسية والاقتصادية الثنائية. ولم تصل العلاقات بين طهران والمنامة بعد إلى مرحلة إعادة العلاقات الدبلوماسية رغم الإشارات العديدة من الجانبين.

تُسلّط هذه الورقة التحليلية الضوء على مستقبل العلاقات الإيرانية الخليجية، لذا فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل ستتبنى طهران نهجا أكثر واقعية في سياستها الخارجية للحد من التوترات مع جيرانها وتحسين العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية مع عودة الإصلاحيين إلى السلطة في إيران؟ للإجابة على هذا السؤال، يمكن القول إنه بناء على المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، يمكن تصور سيناريوهين متفائلين ومتشائمين بشأن مستقبل العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي في عهد رئاسة مسعود بزشكيان.

مسار العلاقات الإيرانية الخليجية

منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، مرَّت العلاقات الإيرانية الخليجية بمراحل مختلفة، تأرجحت فيها ما بين الصراع وما يشبه الانفراج. وقد بادرت دول الخليج إلى تأسيس «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» في أيار/مايو عام 1981، كإطار مؤسسي دفاعي يستهدف بالدرجة الأولى حماية أعضائه من طموحات إيران ما بعد الثورة في نشر مبادئها لاسيما ما يتعلق بفكرة تصدير الثورة، إضافة إلى دفع التهديدات العراقية المحتملة آنذاك.

ومن ثم، فقد اتسمت العلاقات الإيرانية الخليجية منذ عام 1979 وإبان الحرب الإيرانية العراقية خلال الفترة -1980 1988 بالتوتر الشديد، ثم ما لبثت أن شهدت تلك العلاقات حالة من الهدوء الحذر عقب الغزو العراقي لدولة الكويت في آب/ أغسطس 1990، واستمر هذا الهدوء حتى منتصف تسعينات القرن الماضي، فيما ظلّت قضية الجزر الثلاث (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) على رأس قضايا الخلاف بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي.

ومع وصول التيار الإصلاحي للسلطة في إيران إثر فوز محمد خاتمي بالانتخابات الرئاسية عام 1997، شهدت العلاقات التي تربط طهران بالعواصم الخليجية، وفي مقدمتها الرياض، تطورات إيجابية وانفتاحاً غير مسبوق، سواء على صعيد الخطاب السياسي أو السلوك العملي الإيراني.1

غير أنه ومع عودة المحافظين إلى السلطة في انتخابات عام 2004 من خلال فوز محمود أحمدي نجاد، فقد عاد التوتر ليُخيم من جديد على مسار العلاقات بين الجانبين. لقد استمرت حالة المد والجزر بين الجانبين منذ ذلك الحين، وعلى الرغم من أن طهران حاولت تحسين علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي خلال رئاسة حسن روحاني، إلا أنه لأسباب داخلية والظروف الإقليمية والدولية السائدة في تلك الفترة، ظلت العلاقات الثنائية متوترة.2

1 . محمد بدري، «مستقبل العلاقات الخليجية الإيرانية بعد الاتفاق النووي»، مركز الجزيرة للدراسات، 4 أكتوبر 2015، على الرابط:
https//:studies.aljazeera.net /ar/reports/2015/10/201510410339837824.html#a3

2 .علي نجات، «استئناف العلاقات الإيرانية السعودية وانعكاساتها الإقليمية»، سلسلة إصدارات، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 16 يوليو 2023، ص 6.

وشهدت العلاقات الإيرانية الخليجية، خلال العام الأول من عهد الرئيس الإيراني الراحل إبراهيم رئيسي، العديد من الأحداث، وتضمنتها زيارات رفيعة وجولات من الحوار وخلافات حول الحقول النفطية المشتركة. وتبادلت بعض دول مجلس التعاون في السنة الأولى من رئاسة رئيسي زيارات مهمة مع إيران، في مؤشر على التوجه نحو تحسن العلاقات وتطويرها خلال الفترة القادمة. يمكن وصف فترة رئاسة إبراهيم رئيسي لإيران، التي بدأت في أغسطس 2021، خلفاً لحسن روحاني، بأنها عهد التصالح الإيراني الخليجي، حيث رسمت سياسة جديدة بالمنطقة قائمة على العلاقات الجيدة، وإن تخللتها بعض التشنجات. وقد تمكنت الحكومة الأصولية الثالثة عشرة في إيران برئاسة الراحل إبراهيم رئيسي، من خلال تبني واتباع استراتيجية دبلوماسية الجوار، من تحسين علاقات طهران مع دول مجلس التعاون الخليجي بعد 7 سنوات من التوتر بدعم من مراكز صنع القرار في الداخل.

ومع ذلك، على الرغم من تطبيع العلاقات بين طهران والرياض وتحسن العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وطهران، لا يوجد تقدم ملموس في العلاقات السياسية والاقتصادية الثنائية. لذا فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل ستتبنى طهران نهجاً أكثر واقعية في سياستها الخارجية للحد من التوترات مع جيرانها وتحسين العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية مع عودة الإصلاحيين إلى السلطة في إيران؟ للإجابة على هذا السؤال، يمكن القول إنه بناء على المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، يمكن تصور سيناريوهين متفائلين ومتشائمين بشأن مستقبل العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي في عهد رئاسة مسعود بزشكيان.

السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الإيرانية الخليجية في عهد رئاسة بزشكيان

السيناريو المتفائل: التقارب والانفتاح في العلاقات الإيرانية الخليجية

أحد العوامل الأساسية التي تجعل تحقيق سيناريو التقارب والانفتاح في العلاقات الإيرانية الخليجية أمراً ممكناً هو حاجة الجانبين إلى تعزيز العلاقات الثنائية لأجل استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة. فبعد ساعات من إعلان فوز مسعود بزشكيان في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في إيران، هنأ قادة دول مجلس التعاون، الرئيس بزشكيان، بفوزه في الانتخابات الرئاسية الإيرانية. كما رفعت دول خليجية من حجم تمثيلها المشارك في حفل تنصيب الرئيس الإيراني الجديد القادم من التيار الإصلاحي، عما كان عليه في حفل تنصيب الرئيس الراحل إبراهيم رئيسي الذي كان يمثل التيار المحافظ عام 2021.

وقد أوفدت السعودية الأمير منصور بن متعب بن عبد العزيز مستشار الملك سلمان، وأحد أكبر أعضاء الأسرة المالكة سناً، إلى العاصمة الإيرانية لحضور حفل تنصيب بزشكيان. ورُصد حضور بحريني متمثلاً بوزير الخارجية عبد اللطيف الزياني، الذي لم توفد بلاده ممثلاً لها لحضور مراسم تنصيب الرئيس الراحل عام 2021. وأعرب وزير الخارجية البحرين في بيان، عن تطلع بلاده بأن تشهد العلاقات الثنائية بين البلدين تطوراً ملموساً يؤدي إلى عودة العلاقات الطبيعية، والمضي قدماً في تعزيز التعاون المشترك وخدمة المصالح المشتركة.

وجاءت المشاركة الإماراتية في مراسم تنصيب بزشكيان، على مستوى نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان الذي ترأس وفد بلاده نيابة عن رئيس الإمارات الشيخ محمد بن زايد آل نهيان. كما أوفدت الكويت وزير خارجيتها عبد الله اليحيا لحضور مراسم تنصيب مسعود بزشكيان. أما قطر فمثلها وزير الدولة للشؤون الخارجية سلطان بن سعد المريخي. كما كلّف سلطان عمان هيثم بن طارق، وزير الاقتصاد سعيد بن محمد الصقري لحضور مراسم تنصيب بزشكيان. وقد يعكس هذا التطور في المشهد البروتوكولي بين ضفتي الخليج لمن يراقب مسار العلاقات الخليجية الإيرانية، تطوراً ملحوظاً منذ إعلان المصالحة بين الرياض وطهران التي توالت بعدها تطورات في العلاقات بين إيران ودول المنطقة.3

وخلال حفل تنصيبه، قال الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان، إن من أولوياته تطوير العلاقات مع دول الجوار، وإن بلاده ستعمل على تحقيق الاستقرار في المنطقة والعالم، مضيفاً أن حكومته ستحاول تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة من خلال إيجاد التوازن في العلاقات الخارجية، كما ستقوي علاقاتها مع اللاعبين الدوليين الجدد.4 وفي الأيام الأخيرة، أكد مسعود بزشكيان مراراً وتكراراً على الحوار العميق والبناء والهادف بهدف خلق التماسك والتعاون الإقليمي في مختلف المجالات. وسبق أن تطرق الرئيس الإيراني في مقال نُشر في صحيفة طهران تايمز بعنوان «رسالتي إلى العالم الجديد»، في يوليو الجاري، إلى العلاقات مع دول الجوار، قائلاً إنه سيعطي الأولوية لتعزيز العلاقات مع دول الجوار، مؤيداً إنشاء منطقة قوية، بدلاً من منطقة يسعى فيها بلد واحد إلى الهيمنة على البلدان الأخرى.

3 . خلف الدواي، «بين تنصيب رئيسي وبيزشكيان.. الحضور الخليجي يعكس تطور العلاقات»، الشرق،30 يوليو 2024، على الرابط:
https://asharq.com/politics /95600/

4 . مسعود بزشكيان، «معاً لبناء منطقة قوية ومزدهرة»، صحيفة الأخبار، 11 يوليو 2024، على الرابط
: https://al-akhbar.com /Politics/384256

وتابع: أعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الدول المجاورة والأخوية ينبغي ألا تضيع مواردها القيمة على المسابقات التآكلية، أو سباقات التسلح، أو الاحتواء غير المبرر لبعضها البعض. وبدلاً من ذلك، سنهدف إلى تهيئة بيئة يمكن فيها تكريس مواردنا لتقدم المنطقة وتنميتها لصالح الجميع، متطلعاً إلى التعاون مع تركيا والسعودية وعمان والعراق والبحرين وقطر والكويت والإمارات، والمنظمات الإقليمية لتعميق، وتعزيز روابطنا الاقتصادية والعلاقات التجارية والاستثمار في المشاريع المشتركة، والتصدي للتحديات، والمضي قدماً نحو إنشاء إطار إقليمي للحوار وبناء الثقة والتنمية.5ومن جهة أخرى، فإن بزشكيان دعا، خلال مناظراته الانتخابية، إلى إقامة علاقات أفضل مع دول المنطقة، معتبراً أن ذلك يمثل حلاً للمشكلات الداخلية. لذا فمن المُرجح أن يستمر مسلسل تحسين العلاقات بين إيران ودول المنطقة، الذي أخذ زخماً واضحاً خلال رئاسة إبراهيم رئيسي، بتوقيع اتفاق عودة العلاقات مع السعودية في آذار/مارس 2023، واستكمال ذلك بمساعي وجهود تحسين العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية الأخرى.

ولذلك، يشير الخبراء إلى أن إيران قد تتبنى نهجاً أكثر براغماتية في سياساتها الخارجية، خاصة فيما يتعلق بتخفيف التوترات مع دول الجوار الخليجي وتحسين العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية. في الحقيقة، رسالة الرئيس الجديد بشأن العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي، كأول رسالة، تضمنت نقاطاً إيجابية في هذا الصدد، مما يدل على أن العلاقات مع الدول العربية تمثل أولوية استراتيجية للرئيس الجديد. في الواقع، في هذا الوقت الحساس والخطير الذي تمر به منطقة الشرق الأوسط، يحتاج قادة إيران ودول مجلس التعاون إلى تعميق وتوسيع علاقاتهم، وهذا يمكن أن يلعب دوراً إيجابياً في توسيع العلاقات السياسية والاقتصادية بين الجانبين.

وبطبيعة الحال، هذا يعتمد على مدى جاهزية الظروف داخل هيكل الحكومة الإيرانية. بمعنى آخر، تحتاج الحكومة الرابعة عشرة إلى حرية العمل إذا أرادت توسيع العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي. فإن المسار الإيجابي الذي تم اتباعه خلال رئاسة إبراهيم رئيسي والدور الذي لعبه علي شمخاني كأمين سابق للمجلس الأعلى للأمن القومي لإعادة العلاقات مع السعودية، يمكن أن يوفر منصة مناسبة من الفرص المتاحة أمام حكومة مسعود بزشكيان من أجل تحسين العلاقات مع دول الجوار الخليجي.

5 .Masoud Pezeshkian, “My message to the new world”, July 12, 2024
, https://www.tehrantimes.com /news/501077/My-message-to-the-new-world

وجدير بالذكر أنه في عهد حكومة الراحل إبراهيم رئيسي، وصل السلوك التخريبي والسياسة الخارجية الموازية والمماطلة من قبل حكومة الظل وبعض المؤسسات الأخرى في رسم العلاقات مع الدول العربية، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، إلى أدنى مستوياتها. ولذلك كانت أيدي حكومة الرئيس مفتوحة لتحسين العلاقات مع السعودية والبحرين. وإذا تكررت هذه السياسة في حكومة مسعود بزشكيان، فإن وزارة خارجية الحكومة الرابعة عشرة تستطيع تنفيذ خطة صحيحة وموثقة وواقعية لتحسين العلاقات مع دول الجوار دون القلق من العمل الموازي.

ومن ناحية أخرى، وعلى المستوى الإقليمي، فإن التسوية السلمية لقضية حقل الدرة، والتي أعاقت تقدم العلاقات بين طهران والرياض من جهة والعلاقات بين طهران والكويت من جهة أخرى، خلال العامين الماضيين، يمكن أن يؤدي إلى تعزيز علاقات إيران مع دول مجلس التعاون الخليجي وإظهار حسن نية طهران فيما يتعلق بالإنهاء السلمي للقضايا والأزمات الإقليمية. يشار إلى أن النزاع الدائر حول حقل الدرة يعود إلى ستينيات القرن الماضي، حين منحت إيران امتيازاً بحرياً للشركة النفطية الإنكليزية الإيرانية التي أصبحت لاحقاً «بي بي»، فيما منحت الكويت الامتياز إلى «رويال داتش شل». ملف حقل الدرة ظل عالقاً على مدى عقود؛ بسبب جمود العلاقات الإيرانية العربية، لكن التقارب الأخير بين الرياض وطهران يؤشر إلى إمكانية تحريك كل الملفات العالقة، وهو ما ينطوي على سلبيات، تخص الخلافات الحدودية، كما ينطوي على إيجابيات تخص التعاون الاقتصادي المشترك. وفي الحقيقة أن أزمة حقل الدرة لا يمكن حلها إلا بالانطلاق من منطلقات متقاربة للوصول إلى حل وسط بين السعودية والكويت من جانب وإيران من جانب آخر، وإلا فسيظل النزاع مستمراً، وهو ما لا يفيد الطرفين. على أية حال، في هذه المرحلة من التقارب لا مصلحة لأحد في تعزيز الخلاف، بل من مصلحة الطرفين إيجاد قواسم مشتركة لبحث موضوعي في حلول تقوم على صيغة فوز للجميع. ويتطلب الوضع الاقتصادي العالمي من طرفي النزاع عدم ترسيخ حالة الخلاف، إذ يمكن أن تساهم احتياطيات حقل الدرة في إفادة كبيرة بتعزيز إنتاج النفط والغاز لدى كل من السعودية وإيران والكويت.

وعلى المستوى الإقليمي أيضاً، يمكن أن يؤدي انتهاء الأزمات، بما في ذلك الأزمة في اليمن، إلى توسيع العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي. كما أن انتهاء الأزمة والحرب في غزة يمكن أن يؤدي أيضاً إلى تحسن العلاقات بين إيران ودول الجوار. وتطالب إيران ودول مجلس التعاون الخليجي بوقف فوري لإطلاق النار، وتدين الدمار غير المسبوق الذي ألحقته حملة الجيش الإسرائيلي بالسكان والبنية التحتية في غزة، وتعلن عزمها على الحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة.

وعلى المستوى الدولي، سيكون للانتخابات الرئاسية الأميركية تأثير رئيسي على مستقبل العلاقات الإيرانية الخليجية. ولا يزال الديمقراطيون في واشنطن الخيار الأفضل لطهران، ومن المتوقع أن يتمكن الرئيس الإيراني الجديد من التوصل إلى اتفاق إذا تولت المرشحة الديمقراطية كامالا هاريس رئاسة الولايات المتحدة. وقد تظهر التجربة التاريخية أن حضور كامالا هاريس في البيت الأبيض أفضل لإيران من دونالد ترامب، لأنه يتمتع بشخصية لا يمكن التنبؤ بها، ومن الصعب التوصل إلى اتفاق معه، وإن حصل فإن تنفيذه سيكون صعباً. وأظهرت رئاسة ترامب في السابق أنه يسعى من خلال سياسته في الشرق الأوسط إلى ممارسة المزيد من الضغوط على إيران لإجبار إيران على الموافقة على شروطه، مما يجعل من الصعب التوصل إلى اتفاق مع ترامب، وإذا حدث ذلك، فإنه سيحمّل إيران تكلفة كبيرة. ومن ناحية أخرى، يتعامل الديمقراطيون مع حكومتهم كمؤسسة، ولا يتخذون القرارات بشكل فردي، وهذا يسهل على إيران التوصل إلى الاتفاق وتنفيذه. على أية حال، إذا فازت المرشحة الديمقراطية كامالا هاريس بالانتخابات الرئاسية الأميركية، فإن العلاقات الإيرانية الخليجية سوف تتخذ مساراً أكثر استقراراً.

السيناريو المتشائم: التوتر والصراع في العلاقات الإيرانية الخليجية

وكما في السيناريو الأول، فإن عدم اليقين ووجود متغيرات متداخلة على المستويات الثلاثة المحلية والإقليمية والدولية يمكن أن تؤدي إلى سيناريو التوتر والصراع في العلاقات الإيرانية الخليجية في المستقبل. وعلى المستوى الداخلي، فإن إحدى مخاوف دول مجلس التعاون الخليجي هو استمرار دعم إيران لفصائل محور المقاومة في المنطقة. وعلى الرغم من تراجع تصعيد التوترات بين السعودية والإمارات العربية المتحدة مع طهران، إلا أن هذه الدول لا تزال تشعر بالقلق إزاء أنشطة جماعات محور المقاومة في المنطقة. وأهم محاور السياسة الخارجية الإيرانية في الشرق الأوسط هي العلاقات مع العراق وسوريا ولبنان وفلسطين واليمن تحت محور المقاومة. وفي هذه الأثناء، وجدت علاقات إيران مع محور المقاومة، بدلاً من أن تكون في إطار العلاقات الدبلوماسية والعلاقات الثنائية، نهجاً أمنياً وعسكرياً ودفاعياً لطهران. ولذلك يقر الخبراء بأنه مع تغير الحكومات في إيران، فإن علاقات طهران مع هذه الدول لن تتغير، لأنها خارج نطاق صلاحيات الرئاسة والنظام الدبلوماسي الإيراني.

ويعتقد العديد من المحللين في العالم العربي أن انتخاب الإصلاحي مسعود بزشكيان لا يشكل نقطة تحول كبيرة في السياسة الخارجية الإيرانية. وبحسب هؤلاء الخبراء، فإن الحزبين الإصلاحي والأصولي في إيران وجهان لعملة واحدة، والرئيس ليس صاحب القرار النهائي في إيران، لكنه المنفذ الوحيد لسياسات النظام. ومع تحول الرئيس من الاتجاه الأصولي إلى الاتجاه الإصلاحي، فإن سياسة إيران الخارجية لن تتغير.6 من ناحية أخرى، وعلى الرغم من كونه إصلاحياً، ويحظى بدعم الإصلاحيين، أكد بزشكيان مراراً وتكراراً على ولائه لآية الله خامنئي، وقال إن المبادئ التوجيهية للقيادة يجب اتباعها في السياسة الخارجية. وبعد فوزه في الانتخابات، أظهر التزامه بمواصلة دعم جماعات المقاومة. وهذا يعني أن علاقات إيران القوية مع محور المقاومة ستستمر خلال فترة رئاسته. ورغم أن الرؤساء الإصلاحيين السابقين كانت لديهم خلافات مع فيلق القدس حول إدارة محور المقاومة، إلا أن بزشكيان سيتعاون مع الحرس الثوري مثل الرئيس الراحل إبراهيم رئيسي.

وعلى المستوى الإقليمي، هناك مجموعة من الملفات المعقدة تشكل عائقاً أمام تطور العلاقات الثنائية. وعلى الرغم من أن إيران والإمارات تعتبران شريكين تجاريين مهمين، إلا أن قضية الجزر الثلاث ظلت تطغى على العلاقات الدبلوماسية بين إيران والإمارات على مدى العقود الماضية. وعلى مدى العامين الماضيين، أثارت الإمارات مراراً قضية الجزر في المحافل الدولية والاجتماعات الإقليمية، بما في ذلك جامعة الدول العربية ومجلس التعاون، الأمر الذي واجه انتقادات شديدة من طهران.7

وتشكل قضية حقل الدرة أيضاً عاملاً آخر يمكن أن يؤثر على مستقبل العلاقات الإيرانية الخليجية. فإن الفشل في حل ملف حقل الدرة سلمياً يمكن أن يكون له تأثير سلبي على مسار تطور العلاقات بين طهران ودول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة المملكة العربية السعودية والكويت. وقد أكد المجلس الوزاري بمجلس التعاون في بيان صدر عنه في دورته الـ157 على أن ملكية الثروات الطبيعية في المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة السعودية الكويتية، بما فيها حقل الدرة بكامله، هي ملكية مشتركة بين السعودية والكويت فقط، ولهما وحدهما كامل الحقوق لاستغلال الثروات في تلك المنطقة.8

6 . محمد خلفان الصوافي، «الإصلاحي والمحافظ وجهان لعملة إيرانية واحدة»، صحيفة العرب، 11 يوليو 2024، السنة 47، العدد 13185، ص 8.

7 . علي نجات، «مستقبل العلاقات الإيرانية الإماراتية»، أوراق بحثية، مركز الشرق للأبحاث الاستراتيجية،22 فبراير 2022، ص 11.

8 . «التعاون الخليجي: حقل الدرة ملكية مشتركة بين السعودية والكويت»، الجزيرة نت، 7 سبتمبر 2023، على الرابط:

https://www.aljazeera.net /news/2023/9/7/

واتهمت دولتا الكويت والسعودية إيران برفض الدخول في حوار أو تفاوض في قضية حقل الدرة والمماطلة لشراء الوقت، بذات الطريقة التي اعتادت عليها طهران في مفاوضات الملف النووي. وفي كل الأحوال، فإن الحل غير السلمي لقضية الدرة يمكن أن يؤدي إلى تفاقم حالة عدم الثقة بين الجانبين، لأن استمرار وتصاعد الخلاف حول حقل الدرة يمكن أن يخلق توترات وصراعات جديدة مع دول الجوار التي تسعى للتقارب من إيران.9

وعلى المستوى الإقليمي، فإن استمرار الحرب في غزة واحتمال نشوب حرب بين حزب الله وإسرائيل يمكن أن يكون له أيضاً تأثير سلبي على العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون. وقد وضعت الحرب في غزة أمام دول مجلس التعاون الخليجي التي كانت عازمة على وضع خصومات الماضي خلف ظهرها، لكنها لا تزال مسؤولة أمام صوتها الشعبي العربي تحدياً فريداً ومحفوفاً بالمخاطر، وسيكون عليها أن تتصرف بمسؤولية وتركيز، لا سيما إزاء دور إيران فيما يجري، واحتمالية تفجر تلك الحرب لتدور بعض تفاصيلها على الميدان الخليجي. وكانت عملية طوفان الأقصى وسلوك الجهات الفاعلة الأخرى المدعومة من إيران في المنطقة، كحزب الله وأنصارالله في اليمن وفصائل المقاومة العراقية، سبباً في قلق المملكة العربية السعودية المتزايد بشأن سلوك طهران في الشرق الأوسط، والتي ترعى شبكة واسعة من الجماعات الوكيلة التي بدأت تتدخل في حرب غزة بعدة أساليب عسكرية.10 فإذا اندلعت حرب بين إسرائيل وحزب الله، فإن سلوك إيران في التعامل مع الغرب وحلفائها الإقليميين قد يصبح عدائياً. ومن ناحية أخرى، إذا استأنف الحوثيون هجماتهم عبر الحدود على المملكة العربية السعودية أو الإمارات العربية المتحدة، فقد ينعكس على مسار التصعيد في العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي. وقد يتولى بزشكيان رئاسة إيران في وقت حساس للغاية؛ إذ تستمر الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وما تبعها من تصعيد في جبهات أخرى في لبنان والبحر الأحمر، مما يرجح أن يستمر انخراط إيران في أزمات المنطقة، لا سيما بعد اغتيال رئيس المكتب السياسي لحماس إسماعيل هنية في طهران،

9 . Ali Nejat, “Iran-Saudi Détente Eclipsed by Al-Dorra/Arash Field Dispute”, Gulf International Forum, 2023, https://gulfif.org /iran-saudi-detente-eclipsed-by-al-dorra-arash-field-dispute/

10 . Mohammad Al-Rumaihi, “The GCC and the Gaza War: Popular Rage and Security Concerns”, 2023/11/08, https://gulfif.org /the-gcc-and-gaza-war-popular-rage-and-security-concerns/

ومن ثم؛ عرقلة كل ما تعهد به الرئيس الإيراني في شأن تعزيز العلاقات مع دول الجوار العربي. ويستدل على ذلك؛ من التهديد الأخير الصادر عن عبد الملك الحوثي، باستهداف موانئ ومطارات ومنشآت نفطية وبنوك سعودية،11 فمن شأن تهديدٍ على هذا النحو، أن يدمر كل ما تحقق من خطوات إيجابية، سواء في العلاقات الإيرانية السعودية التي عادت في آذار/مارس 2023، أو في الملف اليمني، وبالتالي عودة التوتر والصراع من جديد في العلاقات الإيرانية الخليجية بشكل عام.

كما يمكن اعتبار تطبيع علاقات السعودية مع إسرائيل في المستقبل عقبة أمام طريق تهدئة العلاقات بين طهران والرياض. وعلى المستوى الإقليمي، كان سبب استعداد طهران للتفاوض مع الرياض هو وقف مسار التطبيع مع تل أبيب وتقليص دور إسرائيل في المنطقة، وخاصة دول الجوار. لأن السعودية ليست لاعباً معزولاً في الشرق الأوسط، وتتمتع بعلاقات جيدة ووثيقة مع الدول العربية والإسلامية. وهذا يعني أن تطبيع وتحسين العلاقات بين إسرائيل والسعودية لن يقتصر على العلاقات الثنائية، بل ستتحرك الدول العربية الأخرى في المنطقة تدريجياً نحو توقيع اتفاق سلام وتطبيع العلاقات.

وعلى المستوى الدولي، فإن العودة المحتملة لدونالد ترامب إلى السلطة، خاصة بعد زيادة التوقعات بفوزه برئاسة الولايات المتحدة بعد محاولة الاغتيال الأخيرة، قد تؤدي إلى تباعد في العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون. فإذا عاد ترامب للسلطة الأمريكية، فلا مجال لأي حديث عن العودة لاتفاق عام 2015 النووي، بل من المتوقع أن تزداد العقوبات الأمريكية على إيران، وتتعقد العلاقات الإيرانية الغربية أكثر بكثير. ومن المؤكد أن وصول ترامب إلى السلطة سيغير السياسة الخارجية الأمريكية، خاصة بالنظر إلى التغيرات التي طرأت على العالم والمنطقة خلال سنوات رئاسة بايدن. وإذا عاد ترامب إلى السلطة عام 2024، فسيكون لهذه القضية تأثير كبير على الدول الأعضاء في مجلس التعاون، وهذا سيثير تساؤلات حول وجهة نظر الدول الأعضاء في مجلس التعاون، خاصة السعودية والإمارات، لهذا الأمر. وخلال فترته الأولى، سعى ترامب لإنشاء تكتل خليجي في وجه إيران «المارقة» من وجهة نظره، وتطبيعها العلاقات السياسية والاقتصادية مع دولة الاحتلال بشكل غير مسبوق، والاعتراف بالقدس المحتلة عاصمة لإسرائيل. كما يُتوقع أن يواصل الضغط تجاه إعطاء دفعة قوية لملف التطبيع في ولايته الجديدة، خصوصاً مع السعودية، رغم كل ما جرى من حرب إبادة جماعية في غزة على مدى شهور طويلة من طرف جيش الاحتلال.12

11 . «تشمل المطارات والموانئ.. الحوثي يهدّد باستهداف منشآت سعودية»، تي آر تي عربي، 8 يوليو 2024، على الرابط:

https://www.trtarabi.com /now/

12 . يوسف حمود، «إذا عاد لرئاسة أمريكا.. كيف ستكون العلاقة بين ترامب ودول الخليج؟»، الخليج أونلاين، 16 يوليو 2024، على الرابط:

https://khaleej.online /XEEbD8

الخاتمة

بعد فوزه في الانتخابات، أكد الرئيس الإيراني الإصلاحي الجديد مسعود بزشكيان مراراً على تحسين العلاقات بين إيران ودول الجوار. فإن تجربة قطع العلاقات بين طهران والرياض وخفض مستوى العلاقات دول مجلس التعاون مع طهران بعد عام 2016 ودعم بعض دول مجلس التعاون لاستراتيجية الضغط الأقصى لترامب تظهر أهمية وجود علاقة ثنائية مستقرة لإدارة التوترات. ولعل متغيري التهدئة الإقليمية الشاملة بين الأطراف المتنافسة في الشرق الأوسط خلال السنوات الثلاث الماضية وتجربة العلاقات المستعادة بين إيران والسعودية، قد تجعل من شعار التهدئة مع الجيران وسياسة الجوار والجيران أولاً لحكومة مسعود بزشكيان استمراراً وامتداداً لاستراتيجية الحكومة الثالثة عشرة، والتي يمكنها تثبيت العنصر المهم المتمثل في خفض التصعيد وإقامة علاقات ثنائية مستقرة. وبطبيعة الحال، فإن المملكة العربية السعودية والجهات الفاعلة الأخرى في مجلس التعاون متفائلة أيضاً بشأن سياسة الحكومة الجديدة هذه، واستناداً إلى عقود عديدة من العلاقات في ظل التوتر والصراع المفتوح في فترة ما بعد الربيع العربي، فإنهم جادون بشأن استقرار العلاقات الثنائية والحفاظ على الاتصالات.

وبطبيعة الحال، مر أكثر من عام على عودة العلاقات بين إيران والسعودية، وحتى الآن لم يحدث شيء بالنسبة للعلاقات التجارية والاقتصادية بين طهران والرياض. ومن ناحية أخرى، تعد البحرين حالياً العضو الوحيد في مجلس التعاون الخليجي الذي ليس لديه علاقات دبلوماسية مع إيران. وعلى الرغم من إرسال البلدين إشارات متكررة لبعضهما البعض، إلا أنه ينبغي ملاحظة أن وزارة الخارجية في الحكومة الرابعة عشرة ستعطي الأولوية لقضية التطبيع بين المنامة وطهران.

وفي غضون ذلك، هناك عدة عوامل محلية وإقليمية ودولية لها تأثير على مستقبل العلاقات الإيرانية الخليجية. فعلى المستوى الداخلي، فإن الرئيس في إيران ليس صاحب القرار النهائي في مجال السياسة الخارجية. لقد كان تعدد الجهات الفاعلة في عملية السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية دائماً عاملاً ثابتاً. وعلى الرغم من أن الرئيس يلعب الدور الأهم في السياسة الخارجية لإيران بعد المرشد الأعلى للثورة الإسلامية، إلا أن المؤسسات كالمجلس الشورى والمجلس الأعلى للأمن القومي ومجمع تشخيص مصلحة النظام والحرس الثوري

ووزارة الاستخبارات تلعب جميعها دوراً مؤثراً في السياسة الخارجية لإيران. وعلى المستوى الإقليمي،

يمكن لعوامل كحرب غزة واحتمال نشوب حرب بين حزب الله وإسرائيل، وإعادة فتح ملف التطبيع بين إسرائيل والسعودية، واستمرار الحرب في اليمن، والنزاع على حقل الدرة، الذي تشارك فيه الكويت أيضاً، أن يكون لها تأثير سلبي على مسار خفض التصعيد في العلاقات الإيرانية الخليجية. وعلى المستوى الدولي، سيكون للانتخابات الرئاسية المقبلة في الولايات المتحدة والغموض الملاحق للملف النووي الإيراني تأثير كبير على مستقبل العلاقات الإيرانية الخليجية خلال رئاسة مسعود بزشكيان.

وعلى الرغم من التحديات، فقد توجد فرص كبيرة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين إيران ودول الجوار، فمع رفع العقوبات الاقتصادية عن طهران يمكن أن يفتح الأبواب أمام استثمارات جديدة وتعاون تجاري أوسع. ومن المحتمل أن تساهم المشاريع المشتركة في البنية التحتية والطاقة والتكنولوجيا في تعزيز التكامل الاقتصادي وتخفيف التوترات السياسية، وتسعى دول مجلس التعاون الخليجي لتنويع اقتصادها بعيداً عن النفط، وقد تجد في إيران شريكاً استراتيجياً لتطوير قطاعات جديدة.

ومن الجدير بالذكر أنه يمكن لإيران ودول مجلس التعاون التشاور مع بعضها البعض حول توسيع العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية من خلال إنشاء مجلس تنسيق مشترك. خاصة وأن عقد مؤتمرات مشتركة حول حماية البيئة، وإنشاء وتعزيز غرف التجارة المشتركة وتوسيع التجارة غير الخاضعة للعقوبات، هي من بين الخطوات التي يمكن للجانبين اتخاذها لتحسين وتوسيع العلاقات الثنائية.

المصادر:

- خلف الدواي، «بين تنصيب رئيسي وبيزشكيان.. الحضور الخليجي يعكس تطور العلاقات»، الشرق،30 يوليو 2024، على الرابط:https://asharq.com/politics/95600/
- علي نجات، «استئناف العلاقات الإيرانية السعودية وانعكاساتها الإقليمية»، سلسلة إصدارات، مركزُ البيان للدراسات والتخطيط، 16 يوليو 2023، ص 6.
- علي نجات، «مستقبل العلاقات الإيرانية الإماراتية»، أوراق بحثية، مركز الشرق للأبحاث الإستراتيجية،22 فبراير 2022، ص 11.
- مسعود بزشكيان، «معاً لبناء منطقة قوية ومزدهرة»، صحيفة الأخبار، 11 يوليو 2024، على الرابط: https://al-akhbar.com /Politics/384256
- محمد بدري، «مستقبل العلاقات الخليجية الإيرانية بعد الاتفاق النووي»، مركز الجزيرة للدراسات، 4 أكتوبر 2015، على الرابط:
- https://studies.aljazeera.net /ar/reports/2015/10/201510410339837824.ht2ml#a3
- محمد خلفان الصوافي، «الإصلاحي والمحافظ وجهان لعملة إيرانية واحدة»، صحيفة العرب، 11 يوليو 2024، السنة 47، العدد 13185، ص 8.
- يوسف حمود، «إذا عاد لرئاسة أمريكا.. كيف ستكون العلاقة بين ترامب ودول الخليج؟»، الخليج أونلاين، 16 يوليو 2024، على الرابط: https://khaleej.online /XEEbD8
- «التعاون الخليجي: حقل الدرة ملكية مشتركة بين السعودية والكويت»، الجزيرة نت، 7 سبتمبر 2023، على الرابط: https://www.aljazeera.net /news/2023/9/7/
- «تشمل المطارات والموانئ.. الحوثي يهدّد باستهداف منشآت سعودية»، تي آر تي عربي، 8 يوليو 2024، على الرابط: https://www.trtarabi.com /now/
- Ali Nejat, “Iran-Saudi Détente Eclipsed by Al-Dorra/Arash Field Dispute”, Gulf International Forum, 2023, https://gulfif.org /iran-saudi-detente-/eclipsed-by-al-dorra-arash-field-dispute
- Mohammad Al-Rumaihi, “The GCC and the Gaza War: Popular Rage and Security Concerns”, 2023/11/08, https://gulfif.org /the-gcc-and-gaza-war-/popular-rage-and-security-concerns
- Masoud Pezeshkian, “My message to the new world”, July 12, 2024, https://www.tehrantimes.com /news/501077/My-message-to-the-new-world

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org